٤ ٦-٤

بسم الله الرحمن الرحيم

المؤسسان
عبدالعزيز الرفاعي
عبدالرحمن المعمر

رئيس التحرير
يحيى محمود بن جنيد
الساعاتي

المجلد الواحد والعشرون
العدد ان الرابع والخامس
[عدد مزدوج]
المحرم – صفر / الربيعان ١٤٢١هـ
مايو – يونيو / يوليو – أغسطس ٢٠٠٠م

المحتويات

* الدراسات

– الأشموني النحوي هل كان أميناً علمياً ..... عبدالله بن عويقل السلميّ ..... ٢٨٥ – ٢٩٥

– تعدد آراء أبي حيان في المسألة الواحدة ..... الحسيني محمد القهوجي ..... ٢٩٦ – ٣٠٨

– تقنيات المعلومات والاتصالات في المكتبات الأكاديمية ودورها في دعم وتطوير البحث العلمي ..... مجبل لازم مسلم المالكي ، ومحمد عودة عليوي ..... ٣٠٩ – ٣٣٥

* الأعلام

– عبيد مدني ، وجهوده في خدمة المكتبة السعودية ... إبراهيم عبدالرحمن المطوع ... ٣٣٦ – ٣٤١

* البليوجرافيات

– أبو الوليد ابن رشد مصنفاته وما كتب عنه باللغة العربية ..... أمين سليمان سيدو ..... ٣٤٢ – ٣٧٩

– المقريزي .. دراسة تاريخية – ببليوجرافية ..... فراج عطا سالم ..... ٣٨٠ – ٤٢٢

– مالك بن نبي : ببليوجرافيا ..... عبدالحميد حسانين حسن ..... ٤٢٣ – ٤٢٩

* المراجعات

– أدب عبدالعزيز الرفاعي لإبراهيم بن محمد الشتوي ..... عبدالله بن سليم الرشيد ..... ٤٣٠ – ٤٣٤

– الإسلام أركان وبناء لعدنان النحوي ..... علاء الدين حسن ... ٤٣٥ – ٤٣٦

– ديوان أبي تمام الطائي بشرح الخطيب التبريزي ..... عبدالكريم الحبيب ..... ٤٣٧ – ٤٤٢

– شرح نقائض جرير والفرزدق برواية أبي عبدالله اليزيدي ..... صالح بن سليمان الوهيبي ..... ٤٤٣ – ٤٤٧

– أدب النساء [الموسوم] بكتاب الغاية والنهاية" لعبدالملك بن حبيب ..... إبراهيم السامرائي ..... ٤٤٨ – ٤٥٣

– كتاب العرش للذهبي ..... عبدالله بن صالح البراك ..... ٤٥٤ – ٤٦٠

– مصطلحات نقدية من التراث الأدبي العربي لمحمد عزام ..... محمد سليمان حسن ..... ٤٦١ – ٤٦٢

* رسائل جامعية ..... ٤٦٣ – ٤٦٨

* دوريات صدرت حديثًا ..... ٤٦٩ – ٤٧٤

* كتب صدرت حديثًا ..... ٤٧٥ – ٤٨٣

* مناقشات وتعقيبات ٤٨٤

عالم الكتب

مجلة محكّمة متخصصة في الكتاب وقضاياه ، صدر العدد الأول منها في رجب ١٤٠٠هـ / مايو ١٩٨٠م

الناشر

دار ثقيف للنشر والتأليف

الهيئة الاستشارية للتحرير

أبو عبدالرحمن ابن عقيل الظاهري
عبدالستار عبدالحق الحلوجي
أحمد فؤاد جمال الدين
عباس صالح طاشكندي
عبدالعزيز بن ناصر المانع
محمد بن أحمد الرويثي

العنوان البريدي

ص.ب ٢٩٧٩٩ الرياض ١١٤٦٧

هاتف : ٤٧٦٥٤٢٢

ناسوخ : ٤٧٦٣٤٣٨

ردمد : ١١٥٩ – ٠٢٥٨

الإيداع : ٠٠٠٨ – ١٤

الأشموني النحوي هل كان أميناً علمياً

عبدالله بن عويقل السلميّ
جامعة الملك سعود - الرياض

توطئة :

إذا ذكر أحد (ألفية ابن مالك) المتوفى سنة ٦٧٢هـ الشهيرة تذكر الناس شرح الأشموني المتوفى سنة ٩١٨هـ (منهج السالك) لها ؛ لأنّه واحد من أبرز شروحها ، وزاد أهميته إقبال الناس عليه بسبب حاشية الصبّان التي تعدّ أدقّ الحواشي وأشملها على هذا الشرح .

إنّ هذا البحث يهدف إلى إزالة الخفاء عن مسألة لم تمس من قبل بما يشفي الصدر ويريح النفس ، وبما يضع الأشموني في موضعه الصحيح ، فالأشموني المصري الذي ذاع صيته وشاع وملأ الأصقاع ، ابتلع في حقيقة الأمر شهرة نحوي آخر هو المرادي المغربي ، وغمطه حقه ، واستأثر وحده بالفضل ردحاً طويلاً من الزمن امتدّ حتى الآن ، مع أنّ هذا الفضل هو من حقّ هذا النحوي المغربي الجليل .

ومن هنا حاولت في هذا البحث أن أزيل عن هذه القضيّة كلّ شبهة ، وأن أكشف كلّ لبس ، وأن أدحض كلّ تلبيس . ولتحقيق هذه الأهداف ضمّنت بحثي هذا تعريفاً بالمرادي المغبون الذي سُلب علمه واختُطِف مقعده بين جلّة النحاة ومقدميهم ، وكذلك تعريفاً بالأشموني وبآثاره التي تنسب إليه ، ثمّ ذكراً للأدلة الدامغة والنصوص القاطعة التي تثبت أنّ شرح الأشموني المشهور هو بعينه شرح المرادي المغمور ، وأنّ الأشموني أخذ كتاب (توضيح المقاصد) للمرادي أخذاً حرفيّاً على الغالب ، أو شبه حرفي في بعض الأحيان على النحو الذي سنجليه في النصوص التي سنوردها .

وقد حرصت في هذا البحث على كشف الستار عن إنّ شهرة الأشموني وشهرة شرحه لألفية ابن مالك ما هما إلا ضرب من الزيف الباطل الذي انطلى أمداً طويلاً على كثير من المشتغلين بعلم النحو ، بل ما زال منطلياً على عدد غير قليل منهم حتى الآن ، فقد كان كتاب الأشموني وما زال يجد من الحظوة والقبول لدى الدارسين والباحثين أكثر مما يجده منهما أي شرح آخر للألفية .

رحم الله المرادي على ما قدّم ، وسامح الأشموني الذي أباح لنفسه ونسب لذاته ما ليس له ، فالعلم كغيره من الأعيان يعاب سارقه قصداً ، ويذمّ مهمل نسبة قضاياه إلى أصحابها عمداً .

ولقد حملني على الشك في هذا الموضوع ، ثم دفعني إلى تقصّيه والحرص على كشف خفاياه ، التلميحات القليلة التي ألفيتها في حاشية الصبّان على شرح الأشموني [1] ، ثمّ الإعلان العابر الذي ذكره الباحث المعاصر عبدالرحمن سليمان في مقدمة تحقيقه لشرح المرادي (توضيح المقاصد) حين ذكر إنّ "هذا الكتاب تحقيق لأهم أصل من أصول الأشموني التي اعتمد عليها وأخذ منها، ويكاد يكون صورة لها ، فالأشموني وشرح المرادي على ألفية ابن مالك يكادان يكونان شيئاً واحداً" . ولو أنّه لم يزد القضيّة بعد هذا الذي ذكره وضوحاً ، ولم يفصل القول فيها تفصيلاً ، ولم يدلّل على ما يقوله بنماذج هي كما عرفنا أكثر من أن تحصى .

وإذا كان سليمان لم يجرؤ على قول الحقيقة الشاملة، أو لم يرغب في إظهارها مفصّلة ، ولم يصرّح بسرقة الأشموني الكاملة جهاراً ، واكتفى باستخدام (يكاد) الموحية بالمقارنة ، فإنّ الحقيقة الصادقة تلغي الأشموني في شرحه للألفية إلغاءً تامّاً ، وتسقط كتابه دفعة واحدة من قائمة المصادر النحويّة المعتمدة . ويؤكد هذا السقوط والإلغاء ويزيل عنهما كلّ شك ويسقط عن الأشموني وكتابه

أي دفاع ، إنّ الأشموني والمرادي ليسا متعاصرين ، وليس أحدهما مجهول المولد والوفاة ؛ لكي لا نعرف على وجه القطع الآخذ من المأخوذ منه ، أو نشكك في سرقة الأشموني وأخذه شرح المرادي كلّه .

فإذا عرفنا إنّ المراديّ قد سبق الأشموني بأكثر من مائتي عام ، وإنّ شرح الأشموني وشرح المرادي يكادان يكونان شرحاً واحداً كما يقول المحقق ، أو هما شرحان متطابقان تماماً كما نقول نحن ، فإننا حينئذ نتساءل بحقّ: ما الفضل الذي يمكن أن يعزى للأشموني المتأخّر ؟ ، ونستغرب أيضاً بصدق من أنّ شرح الأشموني قد وجد من الحظ والقبول والعمديّة في مجال الدرس النحوي قدراً فاق قدر الكثير من الشروح المشهورة على ألفية ابن مالك!.

إنّ المرادي النحوي المغربي الذي عاش في مصر يتيماً ، ورحل عن الدنيا فيها فقيراً ، بقي مظلوماً إلى أن قيض الله للناس من يكشف الحقيقة . ولعلي أحد هؤلاء ، من خلال ما أقصد إليه في بحثي هذا من إماطة اللثام عما قام به الأشموني من سرقة ضخمة لجهد المرادي وعلمه ، ومن بيان أنّ الأشموني لم يكن أبداً أميناً علمياً ، وأنّه قد استلب المنزلة العليا التي هي من حق المرادي وحده استلاباً.

وسوف أكتفي لإثبات ما أقول بذكر نماذج ليست كثيرة ؛ لأنّ طبيعة الإيجاز في هذا البحث لا تسيغ الإطناب والتطويل ، ولكنها على كلّ حال نماذج متنوعة تسند ما أقول وتؤيّد ما أزعم ، ولم أتوسّع هنا في إيراد النقول ، فهي أكثر من أن تحصى ، ولو استقصيتها في بحثي هذا استقصاءً كاملاً لبلغ حجمها حجم مؤلَّف الأشموني ومصنَّف المرادي معاً ، لكنّ الكتابين مطبوعان ، ويستطيع القارئ أن يقارن بينهما بنفسه ليتبيّن بسرعة ما تبيّنته بريْث .

بقي في هذه التوطئة كلمة هي : قد يقول قائل ويتساءل متسائل قولاً وسؤالاً مقتضاهما ومدارهما التشكيك بالحقّ الذي قصدت إلى إثباته ، والذهاب إلى أنّ هذا الحقّ قد حصحص من قبل ، وأنّ نحويين كالصبان قد سبقوا إلى ما ذهبت إليه بوضوح ، وأنّ باحثين آخرين معاصرين قد أوشكوا أن يقولوا ما قاله الأوّلون ، أو قالوه على استحياء ونحوه ، ممّا يجعل بحثي تكراراً لما قالوا وكأنّي لم آت بجديد أصلاً أو لم آت بجديد يذكر ، وإني أجيب عن ذلك بأني أفهم هذا الاعتراض وأقدّر وجاهته وحكمته ، ولكنّي ألفت النظر إلى أنّ ما سبق نشره في هذا الباب لا يعدو أن يكون إشارات من السابقين في كتب النحو قويّة حيناً وخجولة غالباً ، وأنّ ما كان من هذا وذاك للمعاصرين إنّما كان من خلال رسائل جامعيّة أو كتب عامّة نشرت بآخرة ، ولا يغني هذان في الأمر إلاّ فتيلاً ، فالكتب على وجه العموم متداولة في نطاق ضيّق ، والرسائل الجامعيّة لا تكاد تتداول إلاّ بين أصحابها والمهتمّين بها ، من هذا جاء بحثي الأكاديميّ هذا في مجلّة علميّة سيّارة ، أو هي على الأقلّ أكثر سيرورة من الكتب القديمة والحديثة فضلاً عن الأطروحات الجامعيّة ، وأوسع تداولاً لدى الدارسين والمهتمّين ، لكي يزيد أمر الأشموني وشرحه المزعوم وضوحاً ، ولكي يعمّم المراد ، وينشر القصد ، ويبيّن الهدف لعدد أكبر من القرّاء ، وبشكلٍ أوضح وأكثر تفصيلاً ، وبهذا يتأكد سقوط الهالة التي أحاطت بالأشموني بالباطل ، لكي يتقلّدها المراديّ بحقّ فتكون له ويكون لها بصدقٍ وثقةٍ وطمأنينة وجدارة واستحقاق ، وفيما يأتي ترجمتان موجزتان لكلٍّ من المرادي والأشمونّي تعرّفان بهما قبيل البدء في إجراء المقارنة المفصّلة بين شرحيهما (توضيح المقاصد) و(منهج السالك) لألفية ابن مالك .

من المرادي ؟ وما آثاره ؟ :

قد لا يعرف كثير من الدارسين الكثير عن المرادي وآثاره ، لذلك فإنّ معرفة أصله وموطنه ومهجره يمكن أن يلقي الضوء على أسباب ما لحقه من ظلم ، وما أصاب كتبه من نهب ، وأن يفسر ما جعله محلاً للاستضعاف ومداراً للإجحاف .

فهو الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي المراكشي المصري المالكي ، أبو محمد بدر الدين . ويرجع نسبه إلى قبيلة مراد ، وكان موطن رهطه في القرن

السابع في (آسفي) على ساحل الأطلسي ، ثمّ رحلت جدّته زهراء المشهورة بأم قاسم إلى مصر، وفي مصر ولد الحسن، ولم يعرف عام ميلاده ، ونسب إلى جدته فكنيّ بـ(ابن أم قاسم).

أخذ العربيّة عن كثير من أساطين عصره في مختلف البلدان ، منهم أبو حيان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥هـ ، ومجد الدين التستري المتوفى سنة ٧٤٨هـ ، وسراج الدين الدمنهوري المصري المتوفى سنة ٧٥٢هـ . ولبث في مصر يدرس ويصنف حتى توفي في يوم عيد الفطر سنة ٧٤٩هـ، ودفن بسرياقوس[٢] .

ومن أشهر آثاره :

- إعراب القرآن .
- شرح تسهيل ابن مالك ، وهو شرح مطوّل .
- شرح المقدّمة النحويّة الموجزة المسماة بالقانون، والمعروفة بالجزوليّة .
- شرح الحاجبيّة النحويّة والحاجبيّة العروضيّة .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك المتوفى سنة ٦٧٢هـ .
- شرح الشاطبيّة .
- شرح (الفصول الخمسون) لابن معط المتوفى سنة ٦٢٨هـ .
- شرح المفصل للزمخشري .
- الجنى الداني في حروف المعاني .
- شرح ألفية ابن مالك المسمى (توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك) .

من الأشموني ؟ وما آثاره ؟ :

هو أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى ابن يوسف الأشموني ، أصله من أشمون، لكنّه ولد بقناطر السباع ، وهما بلدان بمصر . توطّن القاهرة وأكبّ على العلم ، وحفظ القرآن والألفية ، وأخذ النحو عن الكافيجي والقراءات عن ابن الجوزي ، والفقه عن المحلي والمناوي والنور الجوجري . تصدّى للإقراء فانتفع به الطلبة ، ونبه ذكره بين الدارسين ، تولّى القضاء . وصفه ابن العماد بقوله "الشافعي الفقيه الإمام العالم العامل ، الصدر الكامل المقرئ الأصولي ... كان متقشفاً في مأكله وملبسه وفرشه"[٣] . وقال عنه السخاوي : "راج أمره ورجح على السيوطي مع اشتراكهما في الحمق ، غير أنّ ذلك – يعني السيوطي – أرجح"[٤]. توفي بالقاهرة سنة ٩٢٩هـ[٥] .

أما آثاره[٦] التي تنسب إليه والتي قيل إنّها له ، فلا يزال أكثرها مخطوطاً لم ينشر حتى الآن ، فقد ذهب أصحاب التراجم إلى أنّه :

- نَظَمَ المنهاج في الفقه وشرحه .
- نَظَمَ جمع الجوامع في الأصول ، نظماً قرّضه السخاوي ثمّ شرح ما نظمه .
- شَرَحَ قطعة من التسهيل .
- شَرَحَ ألفية ابن مالك شرحاً سمّاه (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) .
- نَظَمَ مجموع الكلائي وايساغوجي في المنطق .
- صنّف حاشيةً على الأنوار للأردبيلي .
- كَتَبَ رداً على البقاعي في انتقاده قول الغزالي (ليس في الإمكان أبدع مما كان) .

بعد هاتين الترجمتين ، نشرع في تجلية نقول الأشموني في شرحه لألفية ابن مالك عن المرادي في شرحه لها ، من خلال نصوص كاملة طويلة ، تحكي قصة سرقة ضخمة أغفلها الزمان وتجاهلها علماؤه ، وهي تظهر نقل الأشموني الحرفي عن المرادي ، هذا النقل الذي يعتوره أحياناً شيء من الاختصار أو التقديم أو التأخير ، أو حذف بعض الأمثلة ، أو محاولة التغيير في شيء من الألفاظ، أو التصرف في تحوير بعض العبارات، أو المخالفة اليسيرة في التنويع والتقسيم والتنظيم ، مع إضافة كلمة أو جملة اعتراضيّة في بعض الأحيان لا قيمة لها .

نماذج من هذه النقول :

١ – قال المرادي في باب الكلام وما يتألف منه "إنما بدأ بتعريف الكلام لأنه هو المقصود في الحقيقة إذ به يقع

التفاهم ، وإنما قال وما يتألف ولم يقل وما يتركب لأنّ التأليف كما قيل أخص إذ هو تركيب وزيادة وهي وقوع الألفة بين الجزأين"(٧) .

ثمّ قال الأشموني في الباب نفسه "إنما بدأ بتعريف الكلام لأنّه المقصود بالذات إذ به يقع التفاهم وإنما قال وما يتألف ولم يقل وما يتركب لأنّ التأليف كما قيل أخص إذ هو تركيب وزيادة وهي وقوع الألفة بين الجزأين"(٨) .

إنّ أدنى نظر يظهر التطابق شبه الكامل بين النصّين، إذ لم يختلف أحدهما عن الآخر بشيء يذكر اللهمّ إلاّ في زيادة ضمير منفصل عند المرادي ونقصه لدى الأشموني ، وفي استبدال جارّ ومجرور بمثله تماماً ، وهذا لا يذهب بسبّة السرقة الكاملة الشاملة .

٢ – قال المرادي "تنبيهات : الأوّل : شرط الناظم في غير هذا النظم في جواز اتصال الغائبين أن يختلف لفظهما كالمثالين ولم يذكر ذلك هنا ، واعتذر عنه الشارح بأنّ قوله وصلاً بلفظ التنكير على معنى نوع من الوصل ، تعريض بأنه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد في الغيبة مطلقاً بل بقيد وهو الاختلاف في اللفظ"(٩) .

ثم قال الأشموني "تنبيه : قد اعتذر الشارح عن الناظم في عدم ذكره الشرط المذكور بأنّ قوله وصلاً بلفظ التنكير على معنى نوع من الوصل ، تعريض بأنّه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد في الغيبة مطلقاً بل بقيد وهو الاختلاف في اللفظ"(١٠) .

ولا يخفى ما في كلام الأشموني من التغيير اليسير في شيء من الألفاظ والتصرف القليل في العبارة وإعادة كلام المرادي بنصّه وفصّه تماماً إلا ما كان من هذا التغيير والتصرف اللذين لا غنى فيهما .

٣ – قال المرادي "تنبيه : الموصول إن طابق لفظه معناه فلا إشكال في العائد ، وإن خالف لفظه معناه بأن يكون مفرد اللفظ مذكراً وأريد به غير ذلك نحو من وما ، فلك في العائد عليه وجهان مراعاة اللفظ وهو أكثر ، كقوله تعالى : ﴿ومنهم من يستمع إليك﴾(١١) ، ومراعاة المعنى وهو دونه كقوله تعالى : ﴿ومنهم من يستمعون إليك﴾(١٢) ، ما لم يلزم من مراعاة اللفظ لبس نحو أعط من سألتك لا من سألك أو قبح نحو : مَنْ هي حمراء أمّك فيجب مراعاة المعنى، أو يقصد لمعنى سابق فتختار مراعاته كقول الشاعر(١٣):

وإنّ من النّسوان مَنْ هي رَوْضة
تهيجُ الرياضُ قبلها (١٤) وتَصَوَّح(١٥)

ثم قال الأشموني "تنبيه : الموصول إن طابق لفظه معناه فلا إشكال في العائد ، وإن خالف لفظه معناه فلك في العائد وجهان مراعاة اللفظ وهو الأكثر ، ومراعاة المعنى كما سبقت الإشارة إليه ، وهذا ما لم يلزم من مراعاة اللفظ لبس فإن لزم لبس نحو أعط من سألتك لا مَنْ سألك وجبت مراعاة المعنى"(١٦) .

إنّ السرقة الكاملة واضحة أمام كلّ ذي عينين ولا يقلل من شأنها ما نراه من الاختصار حيناً أو إسقاط بعض الأمثلة حيناً آخر ، أو التغيير في شيء من الألفاظ أو التصرف اليسير تارة أخرى .

٤ – قال المرادي في باب المعرب والمبني "المعرب مشتق من الإعراب ، والمبني مشتق من البناء ، فوجب لذلك أن يقدم بيان الإعراب والبناء ، فالإعراب في اللغة مصدر أعرب أي أبان أو أجال أو حسّن أو غيّر أو أزال عرب الشيء وهو فساده أو تكلم بالعربية فهذه ستة معانٍ ، وأما في الاصطلاح ففيه مذهبان أحدهما أنّه لفظي وهو اختيار المصنف ونسبه إلى المحققين وحدّه في التسهيل بقوله الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف ، والثاني أنه معنوي والحركات إنما هي دلائل عليه وهو ظاهر قول سيبويه واختيار الأعلم وكثير من المتأخرين وحدّوه بقولهم الإعراب تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً . والمذهب الأول أقرب إلى الصواب، والبناء في اللغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت وأما في الاصطلاح فقد حدّه في التسهيل بقوله ما جيء به لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب وليس حكاية أو إتباعاً أو

نقلاً أو تخلصاً من سكونين ، فعلى هذا هو لفظي ، وقيل هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكوناً لغير عامل ولا اعتلال، فعلى هذا هو معنوي"(١٧) .

ثمّ قال الأشموني في هذا الباب "المعرب والمبني اسما مفعول مشتقان من الإعراب والبناء ، فوجب أن يقدم بيان الإعراب والبناء ، فالإعراب في اللغة مصدر أعرب أي أبان أي أظهر أو أجال أو حسّن أو غيّر أو أزال عرب الشيء وهو فساده أو تكلّم بالعربية أو أعطى العربون ، أما في الاصطلاح ففيه مذهبان أحدهما أنه لفظي واختاره الناظم ونسبه إلى المحققين وعرّفه في التسهيل بقوله الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف ، والثاني أنّه معنوي والحركات دلائل عليه واختاره الأعلم وكثيرون وهو ظاهر مذهب سيبويه وعرّفوه بأنّه تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً والمذهب الأول أقرب إلى الصواب، والبناء في اللغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت، وأما في الاصطلاح فقد قال في التسهيل: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب وليس حكاية أو إتباعاً أو نقلاً أو تخلصاً من سكونين ، فعلى هذا هو لفظي ، وقيل هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكوناً لغير عامل أو اعتلال ، وعلى هذا هو معني"(١٨) .

إنّ التشابه الذي يكاد تطابقاً أمر واضح تماماً ، والأمر عند الأشموني لا يعدو إحلال كلمة مكان كلمة كإحلال كلمة الناظم محلّ كلمة المصنّف مثلاً وكإحلال كلمة عرّفه محل كلمة حدّه أيضاً ، وإبدال حرف جرّ بحرف جرّ آخر ونحو ذلك من الأمور التي لا طائل تحتها ، إنّ النظر السريع في النصين وإجراء مقارنة عاجلة بينهما يؤكد هذا الذي ذهبنا إليه ويغني عن أيّ زيادة في التعليق .

٥ – قال المرادي أولاً "قال في شرح الكافية وهذا التحويل مطرّد في كلّ فعل مقصود به المدح ، وقال في التسهيل وكذا كلّ فعل حلقي الفاء مراداً به مدح أو تعجّب(١٩) .

ثم قال الأشموني بعد ذلك "قال في شرح الكافية وهذا مطّرد في كلّ فعل مقصود به المدح، وقال في التسهيل وكذا كلّ فعل حلقيّ الفاء مراداً به مدح أو تعجب"(٢٠) .

إنّ هذين النصّين يظهران شدّه حرص الأشموني على متابعة المرادي في نقوله عن المصادر ، وحرصه أيضاً على متابعته في أسلوب النقل والنصّ المنقول بدون تغيير أو تبديل أو اختلاف في التعبير .

٦ – قال المرادي من قبل "تنبيهات الأول : حصر أم في المتصلة والمنقطعة هو مذهب الجمهور ، وذهب أبو زيد إلى أنّ أم تكون زائدة فهو قسم ثالث"(٢١) .

ثم قال الأشموني بعده "تنبيه : حصر أم في المتصلة والمنقطعة هو مذهب الجمهور ، وذهب بعضهم إلى أنّها تكون زائدة"(٢٢) .

لقد نقل الأشموني الخلاف في المسألة ثم أجرى تغييراً عن طريق إخفاء اسم أحد أصحاب الآراء إيهاماً بعدم النقل وبأنّ ما ينقله هو من معلومه .

٧ – قال المرادي "تنبيهات : الأول حذف العائد المنصوب بفعل أكثر من حذف العائد المنصوب بوصف وإن اشتركا في الجواز ، الثاني لا يخلو المنصوب بالوصف من أن يكون في صلة أل أو في صلة غيرها فإن كان في صلة غيرها جاز حذفه وإن كان في صلتها فمذهب الجمهور أنه لا يجوز وأجازه بعضهم نحو الضارب زيد هند يريد الضاربها ، واختلف فيه عن الكسائي وقال في التسهيل وقد يحذف منصوب صلة الألف واللام ومثال ذلك قول الشاعر :

ما المستفز الهوى محمود عاقبة

ولو أتيح له صفوٌ بلا كدر (٢٣)

ومقتضى عبارة الناظم أنّ حذف المنصوب بالوصف كثير مطلقاً وليس كذلك . الثالث شرط ابن عصفور في جواز حذف المنصوب أن يكون متعيّناً للربط ، فإن لم يتعين لم يجز حذفه ، نحو جاء الذي ضربته في داره ، وشرط قوم أن يكون الفعل الناصب له تامّاً ، فلو كان ناقصاً لم

يجز حذفه ، نحو جاء الذي ليسه زيد ، الرابع إذا حذف العائد المنصوب بشرطه ففي توكيده والنسق عليه خلاف ، أجازه الأخفش والكسائي ، ومنعه ابن السراج وأكثر المغاربة ، واختلف عن الفراء ، الخامس اتفقوا على مجيء الحال منه إذا كانت مؤخرة عنه نحو هذه التي عانقتُ مجرّدة أي عانقتها مجرّدة ، فإن كانت الحال متقدمة نحو هذه التي مجرّدة عانقت، فأجازها ثعلب، ومنعها هشام[٢٤].

ثم قال الأشموني "تنبيهات في عبارته أمور الأول ظاهرها أنّ حذف المنصوب بالوصف كثير كالمنصوب بالفعل ، وليس كذلك ، ولعله إنما لم ينبه عليه للعلم بأصالة الفعل في ذلك وفرعيّة الوصف فيه ، مع إرشاده إلى ذلك بتقديم الفعل وتأخير الوصف ، الثاني ظاهرها أيضاً التسوية بين الوصف الذي هو غير صلة (أل) والذي هو صلتها ، ومذهب الجمهور أنّ منصوب صلة (أل) لا يجوز حذفه ، وعبارة التسهيل وقد يحذف منصوب صلة الألف واللام ، الثالث شرط جواز حذف هذا العائد أن يكون متعيناً للربط ، قاله ابن عصفور ، فإن لم يكن معيَّناً لم يجز حذفه نحو جاء الذي ضربته في داره ، الرابع إنما لم يقيد الفعل بكونه تامّاً اكتفاء بالتمثيل كما هي عادته ، الخامس إذا حذف العائد المنصوب بشرطه ففي توكيده والعطف عليه خلاف ، أجازه الأخفش والكسائي ، ومنعه ابن السراج وأكثر المغاربة ، واتفقوا على مجيء الحال منه إذا كانت متأخرة عنه ، نحو هذه التي عانقت مجردة ، أي عانقتها مجرّدة ، فإن كانت الحال متقدمة نحو هذه التي مجردة عانقت ، فأجازها ثعلب ، ومنعها هشام"[٢٥] .

ولا يخفى ما أحدثه الأشموني من التقديم والتأخير في بعض المسائل ، ومن التغيير اليسير في بعض الألفاظ.

٨ – قال المرادي بعد قول الناظم :

بعد إذا فجاءة أو قسم لا لام بعده بوجهين نمي

"مثال ذلك بعد إذا قول الشاعر :

وكنت أرى زيداً كما قيل سيداً

إذا أنّه عبد القفاء واللهازم

يروى بالكسر على عدم التأويل ، وبالفتح على تأويل أن ومعموليها بمصدر مرفوع بالابتداء والخبر محذوف ، قال المصنف والكسر أولى ؛ لأنّه لا يحوج إلى تقدير ، قلت: وذهب قوم إلى أنها هي الخبر ، وعلى هذا فلا تقدير في الفتح أيضاً فيستوي الوجهان ، ومثال ذلك بعد القسم قول الشاعر :

أو تحلفي بربك العلي أني أبو ذيّالك الصبي

يروى بالكسر على جعل أنّ جواب القسم ، وبالفتح على تأويل أنّ بمصدر معمول لفعل القسم بإسقاط الخافض أي على أني ، وقد اتضح بهذا أنّ من فتح لم يجعلها الجواب ؛ وذلك لأنّ الفتح متوقف على كون المحل مغنياً فيه المصدر عن أنّ وصلتها ، وجواب القسم ليس كذلك ، فإنّه لا يكون إلا جملة"[٢٦] .

ثمّ قال الأشموني بعد قول الناظم نفسه : "فمن الأول قوله :

وكنت أرى زيداً كما قيل سيداً

إذا أنّه عبد القفا واللهازم

يروى بالكسر على معنى فإذا هو عبد القفا ، وبالفتح على معنى فإذا العبوديّة، أي حاصلة ، كما تقول خرجت فإذا الأسد ، قال الناظم والكسر أولى لأنه لا يحوج إلى تقدير، لكن ذهب قوم إلى أنّ إذا هي الخبر ، والتقدير فإذا العبوديّة، أي ففي الحضرة العبودية، وعلى هذا فلا تقدير في الفتح أيضاً فيستوي الوجهان . ومن الثاني قوله :

أو تحلفي بربك العلي أني أبو ذيّالك الصبي

يروى بالكسر، على جعلها جواباً للقسم، وبالفتح على جعلها مفعولاً بواسطة نزع الخافض أي : على أنّي ... وقد اتضح لك أنّ من فتح أنّ لم يجعلها جواب القسم لأنّ الفتح متوقف على كون المحل مغنياً فيه المصدر عن أنّ وصلتها ، وجواب القسم لا يكون كذلك ، فإنّه لا يكون إلا جملة"[٢٧] .

إنّ كلام الأشموني هو كلام المرادي تقريباً ولا يعدو التغيير في كلام الأشموني أن يكون تغييراً لا قيمة له ولا فائدة فيه في بعض العبارات .

٩ – قال المرادي في حديثه عما ينوب عن الفاعل بعد حذفه "وأما المجرور فلا يقبلها [٢٨] إلاّ بشرطين الأول ألا يلزم الحرف الجار له وجهاً واحداً في الاستعمال كمذ ومنذ ورُبَّ والكاف وما خصّ بقسم واستثناء ، فلا ينوب شيء من ذلك كما لا ينوب الظرف غير المتصرّف ، والثاني ألا يكون للتعليل كاللام والباء ومن إذا دلّت على التعليل ، ذكر ذلك بعض النحويين ، وقد أجاز بعضهم ذلك في قوله[٢٩] : يغضي حياءً ويُغْضى من مهابته" ، فالنائب فيه ضمير المصدر كذلك لا قوله من مهابته"[٣٠] .

ثم قال الأشموني في الحديث نفسه "والقابل للنيابة من المجرورات هو الذي لم يلزم الجار له طريقة واحدة في الاستعمال كمذ ومنذ وربّ وحروف القسم والاستثناء ونحو ذلك وما دلّ على تعليل كاللام والباء ومن إذا جاءت للتعليل، فأمّا قوله[٣١] : يغضي حياءً ويغضى من مهابته ، فالنائب فيه ضمير المصدر كذلك لا قوله من مهابته"[٣٢] .

ولا يخفى ما في كلام الأشموني من التمويه المعتمد على تداخل العبارات ، فضلاً عمّا أحدثه في عبارات المرادي من تقديم وتأخير .

١٠– قال المرادي "ذكر ابن إياز أنّ الباء الحالية في نحو خرج زيد بثيابه لا تقوم مقام الفاعل كما أنّ الأصل الذي ينوب عنه كذلك وكذلك المميز إذا كان معه من كقولك طبت من نفسٍ فإنّه لا يقوم مقام الفاعل أيضاً"[٣٣] .

ثمّ قال الأشموني "ذكر ابن إياز أنّ الباء الحالية في نحو خرج زيد بثيابه لا تقوم مقام الفاعل ، كما أنّ الأصل الذي ينوب عنه كذلك وكذلك المميز إذا كان معه من كقولك طبت من نفس فإنّه لا يقوم مقام الفاعل أيضاً"[٣٤] .

١١– المرادي "إذا فقد المفعول به جازت نيابة كلّ واحد من هذه الأشياء ، قيل ولا أولوية لشيء منها ، وقيل المصدر أولى ، وقيل المجرور ، وقال الشيخ أبو حيان ظرف المكان أولى"[٣٥] .

ثم قال الأشموني "إذا فقد المفعول به جازت نيابة كلّ واحد من هذه الأشياء ، قيل ولا أولوية لواحد منها ، وقيل المصدر أولى، وقيل المجرور، وقال أبو حيان ظرف المكان"[٣٦].

إنّ التطابق التام بين القولين لا يحتاج إلى تعليق ، ولا يغني عن الأشموني إسقاطه لقب الشيخ عن أبي حيان، وإسقاطه الخبر (أولى) عن المبتدأ (ظرف المكان) اكتفاء بأنّ حذف ما يعلم جائز .

١٢– قال المرادي في باب عطف النسق "أكثر النحويين تجعل أم وأو مشركين في اللفظ لا في المعنى ، والصحيح أنهما يشركان لفظاً ومعنى ما لم يقتضيا إضراباً لأنّ القائل أزيد في الدار أم عمرو عالم بأنّ الذي في الدار هو أحد المذكورين وغير عالم بتعيينه ، فالذي بعد أم مساوٍ للذي قبلها في الصلاحيّة لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه وحصول المساواة إنما هو بأم ، وكذلك أو مشركة لما قبلها وما بعدها فيما يجاء بها لأجله من شك أو غيره"[٣٧] .

ثمّ قال الأشموني في الباب نفسه "أكثر النحويين على أنهما يشركان في اللفظ لا في المعنى ، والصحيح أنهما يشركان لفظاً ومعنى ما لم يقتضيا إضراباً لأنّ القائل أزيد في الدار أم عمرو عالم بأنّ الذي في الدار أحد المذكورين وغير عالم بتعيينه ، فالذي بعد أم مساوٍ للذي قبلها في الصلاحيّة لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه وحصول المساواة إنما هو بأم وكذلك أو مشركة لما قبلها وما بعدها فيما يجاء بها لأجله من شك أو غيره"[٣٨] .

إنّ عدم التعليق على هذين النصين أفضل من التعليق.

١٣– قال المرادي عن بعض حروف العطف "أما حتى فذهب الكوفيون أنّها ليست بحرف عطف وإنّما يعربون ما بعدها بإضمار ، وأمّا أم فذكر النحاس فيها خلافاً وأنّ أبا عبيدة ذهب إلى أنها بمعنى الهمزة"[٣٩] .

ثم قال الأشموني عن هذين الحرفين "أمّا حتى فمذهب الكوفيين أنها ليست بحرف عطف وإنّما يعربون ما بعدها بإضمار ، وأمّا أم فذكر النحاس فيها خلافاً وأنّ أبا عبيدة ذهب إلى أنّها بمعنى الهمزة"[٤٠] .

١٤– قال المرادي عن لكن "وأمّا لكن فذهب أكثر النحويين إلى أنها من حروف العطف ثم اختلفوا على ثلاثة

أقوال أحدها أنها لا تكون عاطفة إلاّ إذا لم تدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسي قيل وأكثر النحويين ، الثاني أنها عاطفة ولا تستعمل إلاّ بالواو والواو مع ذلك زائدة وصححه ابن عصفور ، قال وعليه ينبغي أن يحمل مذهب سيبويه والأخفش لأنهما قالا إنها عاطفة ولمّا مثّلا للعطف بها مثّلاه مع الواو ، الثالث أنّ العطف بها وأنت مخيّر في الإتيان بالواو وهو مذهب ابن كيسان ، وذهب يونس إلى أنها حرف استدراك وليست بعاطفة والواو قبلها عاطفة لما بعدها عطف مفرد على مفرد ، تنبيهان الأول : وافق المصنّف هنا الأكثرين ، ووافق في التسهيل يونس ، قال فيه : وليس منها لكن وفاقاً ليونس"(٤١) .

ثم قال الأشموني عنها "وأمّا لكن فذهب أكثر النحويين إلى أنّها من حروف العطف ، ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال أحدها أنها لا تكون عاطفة إلاّ إذا لم تدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسي وأكثر النحويين ، والثاني أنها عاطفة ولا تستعمل إلاّ بالواو والواو مع ذلك زائدة وصححه ابن عصفور قال وعليه ينبغي أن يحمل مذهب سيبويه والأخفش لأنهما قالا إنّها عاطفة ، ولمّا مثّلا للعطف بها مثّلاه بالواو ، والثالث أنّ العطف بها وأنت مخيّر في الإتيان بالواو وهو مذهب ابن كيسان ، وذهب يونس إلى أنّها حرف استدراك وليست بعاطفة والواو قبلها عاطفة لما بعدها على ما قبلها عطف مفرد على مفرد ، ووافق الناظم هنا الأكثرين ووافق في التسهيل يونس فقال فيه : وليس منها لكن وفاقاً ليونس"(٤٢) .

وهكذا التهم الأشموني في هذين النصين وفي النصين قبلهما كلام المرادي التهاماً ولم يجر فيه تغييراً يذكر ، بل حرص على أن يبدو وكأنّ الكلام من بنات أفكاره وليس من حديث سواه وذلك عبر غطاء شفاف من تغيير لفظ بلفظ مماثل لا يزيد في المعنى عنه أو ينقص ، أو زيادة حرف أو نقصانه لا يقدّم حذفه أو إثباته ولا يؤخّر .

١٥- قال المرادي "تنبيه : شرط الجملة الموصول بها أن تكون خبرية خلافاً للكسائي في جواز الأمر والنهي ، وأجاز المازني أن تكون دعاء بلفظ الخبر نحو جاء الذي رحمه الله ويلزم الكسائي موافقته"(٤٣) .

ثم قال الأشموني "تنبيه : من شرط الجملة الموصول بها أن تكون خبرية لفظاً ومعنىً فلا يجوز جاء الذي أضربه أو ليته قائم أو رحمه الله خلافاً للكسائي في الكلّ وللمازني في الأخيرة"(٤٤) .

وأمر التلاعب بالألفاظ في نصّ الأشموني واضح لا يحتاج إلى تفسير ، وهو لا يلغي حقيقة السطو على المرادي ولا يخفّف من وطأتها على الرغم من هذا التلاعب في الصياغة لإخفاء هذا السطو .

١٦- قال المرادي "ذكر غير الناظم لحذف العائد الذي هو مبتدأ شروطاً أخر أحدها ألا يكون معطوفاً نحو جاء الذي زيد وهو فاضلان ، والثاني أن لا يكون معطوفاً عليه نحو جاء الذي هو وزيد قائمان ، وأجاز الفراء حذفه في هذا المثال ونحوه وأجازه أيضاً ابن السرّاج ، قال بعضهم وهو غير مسموع ونقل اشتراط هذا الشرط عن البصريين ، والثالث أن لا يكون بعد لولا نحو جاء الذي لولا هو لأكرمتك"(٤٥) .

ثم قال الأشموني "ذكر غير الناظم لحذف العائد المبتدأ شروطاً أخر أحدهما ألا يكون معطوفاً نحو جاء الذي زيد وهو فاضلان ، ثانيهما ألا يكون معطوفاً عليه نحو جاء الذي هو زيد قائمان ، نقل اشتراط هذا الشرط عن البصريين ، لكن أجاز الفراء وابن السرّاج في هذا المثال حذفه ، ثالثها أن لا يكون بعد لولا نحو جاء الذي لولا هو لأكرمتك"(٤٦) .

١٧- قال المرادي "اعلم أنّ الناظم تجوّز في تسمية ما بعد بل ولكن معطوفاً وليس هو بمعطوف بل هو خبر مبتدأ وبل ولكن حرفا ابتداء"(٤٧) .

ثم قال الأشموني "قد عرفت أنّ تسمية ما بعد بل ولكن معطوفاً مجاز إذ ليس بمعطوف وإنما هو خبر مبتدأ مقدّر ، وبل ولكن حرفا ابتداء"(٤٨) .

١٨- قال المرادي في نهاية باب إنّ وأخواتها "أمّا

لعلّ فلا تخفّف وأمّا لكنّ فإذا خفّفت لم تعمل وأجاز يونس والأخفش إعمالهما مخففة قياساً وقد حكي عن يونس أنّه حكاه عن العرب"(٤٩) .

ثّم قال الأشموني "لا يجوز تخفيف لعلّ على اختلاف لغاتها وأمّا لكنّ فتخفّف فتهمل وجوباً نحو ولكن الله قَتَلَهم، وأجاز يونس والأخفش إعمالها حينئذ قياساً وحكي عن يونس أنه حكاه عن العرب"(٥٠) .

إنّ ما ذكرناه من نماذج النقل الحرفي ، أو شبه الحرفي وما يعلق بهذا الأخير من التحوير والتبديل ، والتقديم والتأخير ، والتلاعب بالصياغة ، وزيادة مثال أو أكثر ، والتطابق في النقول ونحو ذلك من الأمور ، قليل من كثير ، وقد استمرّ هذا النقل على الوتيرة نفسها إلى نهاية كتاب الأشموني ممّا يدلّ على سوء القصد والنيّة المبيّتة للسرقة والاختلاس ، يقول المرادي في آخر شرحه معلّقاً على بيت ابن مالك في خاتمة الألفية :

وما لجمعه عنيت قد كمل
نظماً على جلّ المهمّات اشتمل

"يقال عنيَ بكذا أي اهتمّ به ، والأفصح بناؤه للمفعول، وبناؤه للفاعل لغيّة حكاها في اليواقيت وأنشد(٥١) عليها : عانٍ بأخراها طويل الشُّغل"(٥٢) .

وقد نقل الأشموني حرفياً عنه هذا التعليق على البيت نفسه فقال "يقال : عني بكذا أي اهتم به ، ويلزم بناؤه للمفعول ، وبناؤه للفاعل لغيّة حكاها في اليواقيت وأنشد عليها : عان بأخْراها طويلُ الشُّغل"(٥٣) .

إنّ النصوص التي عرضناها تعدّ نماذج صارخة على ما ذكرنا ، وهي غيض من فيض ، فالكتاب هو الكتاب، والفارق بينهما إضافة إلى ما ذكرناه قبل قليل هو تغيير طفيف في العبارة أحياناً ، أو تنويع في الجمل في أحيان أخرى ، أو اختلاف في الكلمات تارة ثالثة مع ترادف هذه الكلمات في بعض الأحوال في المعنى ، أو ما يماثل هذا وينحو نحوه ، كذلك حرص الأشموني دائماً على زيادة الأمر إغماضاً وتلبيساً ، لذلك لم يكن يشير إلى المرادي أو يصرّح باسمه في كتابه إلاّ في مواضع محدودة هي أقلّ من القليل ، فعل ذلك مثلاً في باب التنازع(٥٤) ، وفي باب حروف الجرّ (٥٥) ، وفي باب أفعل التفضيل(٥٦) .

أمّا الزيادات التي توجد في شرح الأشموني ، فهي زيادات بعضها لا يستحق الذكر أو الشكر ، وبعضها الآخر إضافات يسيرة أخذها من كتب ابن هشام الأنصاري والجلال السيوطي . على أنه إن كان للأشموني حسنة تُسجَّل ، فهي حسنة جمع الآراء ونقلها من كتب هؤلاء الأعلام الثلاثة ، ولا سيما من كتاب المرادي الذي يعدّ صاحبه من أجل نقوله الكثيرة عنه صاحب الفضل الأول عليه ، خصوصاً في تنبيهاته التي امتلأ بها شرح الأشموني ، فهي بنصها وفصها تنبيهات المرادي في (توضيح المقاصد) .

والعجيب الغريب – بعد كلّ ما ذكرناه – أنّ شرح الأشموني قد شاع وذاع وملأ الأسماع في أزمان طويلة ممتدة ، في حين خمل ذكر شرح المرادي وما زال ، وهذا يؤكد الحقيقة القائلة بأنّ للكتب حظوظاً كحظوظ الخلق .

ولمزيد من تأكيد حقيقة هذه السرقة التاريخيّة الضخمة أحيل القارئ الراغب في الاستزادة على نصوص أخرى نقلها الأشموني عن المرادي نقلاً حرفيّاً أو شبه حرفي في مواضع كثيرة(٥٧) جداً من شرحه . وفيما سيراه هذا القارئ من هذه النصوص دليل إضافي آخر قاطع على أنّ ما في كتاب (منهج السالك) للأشموني لا يختلف عما في (توضيح المقاصد) للمرادي في شيء ذي بال ؛ ذلك أنّ الأشموني في كتابه حذا حذو المرادي في كتابه حذو القذة بالقذة . ولعلّ باحثاً يتساءل : لِمَ نحسن الظنّ ونعدّها ما حدث من قبيل توارد الخواطر ؟ . والجواب أنّ من يجري مقارنة بين الكتابين يرى الأمر أوسع من أن يكون كذلك .

ويبدو لي أنّ الذي دفع الأشموني إلى إخفاء اسم المرادي فيما نقله عنه أو أخذه منه ، هو أنّ شرح المرادي (توضيح المقاصد) لم يكن كتاباً متداولاً بين الدارسين في

زمن الأشموني . ومع هذا فإن الأشموني لم يستطع بما فعله أن يلغي اسم المرادي من تاريخ النحو ، يدلّ على ذلك أنّ الناظر في أمهات المؤلفات النحويّة يجد للمرادي أقوالاً كثيرة وآراء متنوعة نقلها عنه العلماء الأثبات ، وهي مبثوثة في هذه المصنفات ، وقد ورد اسمه فيها صريحاً ، ونسبت إليه نسبة قاطعة ، مما يجعله حجّة ثبتاً في ميدانه ، جديراً بأن يؤخذ عنه ويروى له . وهذا فضل يحمد لهؤلاء العلماء المنصفين والرواة الثقاة الذين نقلوا عن المرادي والتزموا دائماً بنسبة ما ينقلون إليه نسبة صريحة لا لبس فيها ولا إغماض .

يبقى أن نقول في النهاية إنه ينبغي للعالم في كلّ علم أن يلتزم على الدوام بالأمانة في النقل ، لقد أودى عدم الالتزام بذلك بسمعة الأشموني وأطاح بشهرته وشهرة شرحه – الذي لم ينشر له في النحو غيره – لأنهما قاما على حساب عالم آخر لم ينصفه الزمان ، ولم يسعف كتابه بالذيوع والانتشار إلا بآخرة حين انكشف الغطاء وظهر المخبوء .

فسامح الله الأشموني الذي جعل من شرح المرادي مورداً عذباً نهل منه الكثير الكثير دون أن يشيد به ، أو يذكر اسمه على الأقل ، وسامح الله ابن هشام أيضاً ، فقد أورد هو كذلك في (مغنيه) مقاطع من (الجنى الداني) للمرادي دون عزو .

ولعل لي وقفة أخرى مع هذا الأمر أسهم من خلالها في دفع الظلم الذي وقع على هذا العالم المغربي الجليل والنحوي الأديب الذي عاش ومات غريباً عن بلده ، والله أعلم وأحكم .

الهوامش

١ – انظر – مثلاً – حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣١٠/٤، ٣١٨.

٢ – انظر في ترجمته ابن حجر ، الدرر الكامنة ٣٢/٢ – ٣٣ ، السيوطي ، حسن المحاضرة ٥٣٦/١ ، السيوطي ، بغية الوعاة ٥١٧/١ ، ابن العماد ، شذرات الذهب ١٦٠/٦ – ١٦١.

٣ – ابن العماد ، شذرات الذهب ١٦٥/٨ .

٤ – السخاوي، الضوء اللامع ٦ /٥.

٥ – انظر الضوء اللامع ٦ / ٥ ، شذرات الذهب ١٦٥/٨.

٦ – انظر الضوء اللامع ٦ / ٥ ، شذرات الذهب ١٦٥/٨.

٧ – المرادي ، توضيح المقاصد ١٤/١.

٨ – الأشموني، منهج السالك ٢٢/١، طبعة عيسى البابي الحلبي.

٩ – المرادي، توضيح المقاصد ١٥١/١.

١٠– الأشموني ، شرح الألفية ١٠٣/١ ، طبعة محمد محي الدين عبدالحميد .

١١– من الآية ٢٥ من سورة الأنعام .

١٢– من الآية ٤٢ من سورة يونس .

١٣– هو الملقب بجرّان العَوْد واسمه عامر بن الحارث النميري ، شاعر مخضرم لا تعرف سنة وفاته (انظر الزركلي ، الأعلام ١٦/٤) .

١٤– هذا البيت من قصيدة يصف فيها الشاعر النساء ، وقد شبّه بعض النساء بالروضة التي تتأخر في هيجان نباتها وتشقّق أزهارها عن غيرها من الرياض وأراد بذلك النساء اللواتي يتأخّرن عن الولادة في وقتها .

١٥– المرادي ، توضيح المقاصد ٢٣٤/١ – ٢٣٦ .

١٦– الأشموني، منهج السالك ١٨٩/١ طبعة محمد محي الدين عبدالحميد.

١٧– المرادي، توضيح المقاصد ٤٩/١.

١٨– الأشموني ، منهج السالك ٤٧/١ – ٥٠ طبعة عيسى البابي الحلبي .

١٩– المرادي ، توضيح المقاصد ١١٣/٣ .

٢٠– الأشموني، منهج السالك ٤٢/٣ طبعة عيسى البابي الحلبي.

٢١– المرادي ، توضيح المقاصد ٢٠٤/٣ .

٢٢– الأشموني ، منهج السالك ١٠٥/٣، طبعة عيسى البابي الحلبي.

٢٣– هذا البيت لا يعرف قائله .

٢٤- المراديّ ، توضيح المقاصد ١/٢٥٠ - ٢٥٣ .
٢٥- الأشموني ، منهج السالك ١/١٧١ - ١٧٢ ، طبعة عيسى البابي الحلبي .
٢٦- المرادي ، توضيح المقاصد ١/٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ .
٢٧- الأشموني ، منهج السالك ١/٢٧٦ ، ٢٧٧ ، طبعة عيسى البابي الحلبي .
٢٨- أي النيابة عن الفاعل .
٢٩- أي الفرزدق في مدح زين العابدين .
٣٠- المرادي، توضيح المقاصد ٢/٣١ .
٣١- الأشموني، منهج السالك ٢/٦٥، طبعة عيسى البابي الحلبي .
٣٢- المرادي، توضيح المقاصد ٢/٣٢.
٣٣- الأشموني، منهج السالك ٢/٦٦.
٣٤- المرادي، توضيح المقاصد ٢/٣٣.
٣٥- الأشموني، منهج السالك ٢/٦٨، طبعة عيسى البابي الحلبي.
٣٦- المرادي ، توضيح المقاصد ٣/١٩١ .
٣٧- الأشموني، منهج السالك ٣/٩٠، طبعة عيسى البابي الحلبي .
٣٨- المرادي ، توضيح المقاصد ٣/١٩٢ .
٣٩- الأشموني، منهج السالك ٣/٩١، طبعة عيسى البابي الحلبي .
٤٠- المرادي، توضيح المقاصد ٣/١٩٣ .
٤١- الأشموني، منهج السالك٣/٩١، طبعة عيسى البابي الحلبي .
٤٢- المرادي ، توضيح المقاصد ١/٢٣٨ .
٤٣- الأشموني، منهج السالك ١/١٩٠، طبعة محي الدين عبدالحميد .
٤٤- المرادي ، توضيح المقاصد ١/٢٤٧ ، ٢٤٨ .
٤٥- الأشموني ، منهج السالك ١/٢٠٣ ، طبعة محمد محي الدين عبدالحميد .
٤٦- المرادي ، توضيح المقاصد ١/٣١٥ .
٤٧- الأشموني ، منهج السالك ١/٤٠٦ ، طبعة محمد محي الدين عبدالحميد .
٤٨- المرادي ، توضيح المقاصد ١/٣٥٩ - ٣٦٠ .
٤٩- الأشموني ، منهج السالك ١/٥٢٨ ، طبعة محمد محي الدين عبدالحميد .
٥٠- رجز لا يعرف قائله .
٥١- المراديّ، توضيح المقاصد ٦/١٢٠.
٥٢- الأشموني ، منهج السالك ٤/٣٥٥ ، طبعة عيسى البابي الحلبي .
٥٣- انظر منهج السالك ٢/١٠٧ ، توضيح المقاصد ٢/٧٢ - ٧٣ .
٥٤- انظر منهج السالك ٢/٢٠٩ ، توضيح المقاصد ٢/١٩٩.
٥٥- انظر منهج السالك ٣/٤٥ ، توضيح المقاصد ٣/١١٥-١١٦.
٥٦- انظر مثلاً :
- توضيح المقاصد ١ /١٥٠ - ١٥١، منهج السالك ١/١٢١، طبعة عيسى البابي الحلبي .
- توضيح المقاصد ١/٢٣٤ - ٢٣٦، منهج السالك ١/١٦٢، طبعة عيسى البابي الحلبي .
- توضيح المقاصد ١ /٢٣٨ ، منهج السالك ١/١٦٣، طبعة عيسى البابي الحلبي .
- توضيح المقاصد ١ /٢٤٧ - ٢٤٨، منهج السالك ١/١٦٩، طبعة عيسى البابي الحلبي .
- توضيح المقاصد ١ /٢٦٦ ، منهج السالك ١/١٨٤ ، طبعة عيسى البابي الحلبي .
- توضيح المقاصد ١ /٣١٤ - ٣١٥ ، منهج السالك ١/ ٢٤٩ - ٢٥٠، طبعة عيسى البابي الحلبي .
- توضيح المقاصد ١/٣١٦- ٣١٧، منهج السالك ١/٢٥٢، طبعة عيسى البابي الحلبي .
- توضيح المقاصد ١ /٣٥٩ - ٣٦٠، منهج السالك ١/٢٩٤، طبعة عيسى البابي الحلبي .
- توضيح المقاصد ١ /٢٣٥ ، منهج السالك ١/٢٣٥ ، طبعة عيسى البابي الحلبي .
- توضيح المقاصد ٣ /٦ ، ٨ ، منهج السالك ٢/٢٨٦- ٢٨٧، طبعة عيسى البابي الحلبي.
- توضيح المقاصد ٣/٩٦ ، ٩٧، منهج السالك ٣/٣٥ ، ٣٦ ، طبعة عيسى البابي الحلبي .
وغيرها كثير .